BZU-HUB

صُمِّمَ هَذا الموقع ليخدم طلبة جامعة بيرزيت، وهو موقع غير ربحي

* الميزانية: خطط مستقبلية مالية لعام قبل وليس سابق، دائماً خطط لسنة واحدة وليس أقل أو أكثر، [خطة مالية بإيرادات ونفقات متوقعة أو متنبأ فيها (نوع من أنواع التخطيط الإجباري الإعداد)].
ـ عبارة عن محددات للصرف في السلطة التنفيذية وفيها تتوقع الفروق بين الإيرادات والنفقات لتدبير أمورها.

* تعدّ الموازنة لعملية التخطيط، وتشمل على عنصرين:
① - عنصر التوقع: - من صلاحيات السلطة التنفيذية أنها مختصة بعنصر التوقع" وفي هذه المرحلة فإننا نتحدث فقط عن مُقترَح أو مشروع موازنة (ما هيار شي لسة بمرحلة الاقتراح)"، والموازنة هنا مجرد نظرة توقعية مستقبلية لعام قبل، مثلاً عندما أرصد موازنة التعليم أقوم بترجمة السياسات وعندما أنفذها عندها أرصد له في الموازنة.

② - عنصر الإقرار: - هنا تبدأ صلاحيات السلطة التشريعية" وفيه يتم مناقشة المقترح وتداوله في السلطات التشريعية المتمثلة بالمجلس التشريعي إلى أن يصل مراحله النهائية لإقرار الموازنة.
[يتحول هذا المقترح إلى قانون موازنة وحينها يكن قابلاً للتطبيق والتنفيذ والتعديل أيضاً].

- السلطة التشريعية تقرّ النفقات (تقدمها) ويختلف إقرار النفقات عن إقرار الإيرادات وفيه يكون إقرار النفقة بالتالي :-

① - السماح للسلطة التنفيذية بالإنفاق على البنود.

② - تحديد سقف لكل بند من البنود فيمنح أن يُصرَف أكثر أو أقل من المبلغ المحدد.

- إقرار الإيرادات وفيه تتوقع السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية تحصيل مبلغ معين، مثلاً :- ٢ مليار من ضريبة الدخل في الإيرادات تأمل أن تحصل على هذا المبلغ ممكن أن تحصّل ٢ مليار أو أعلى أو أقل فهذا المبلغ لا يعتبر سقف أو حد أدنى، بينما لو كان إقرار نفقة فيكون بصيغة تأكيد على السلطة التنفيذية أن تجمع الضرائب بقدر هذا المبلغ.

* إقرار الإيرادات هو إقرار شكلي لا يحصل عليه أيّ مساءل بينما إقرار النفقات يطرأ عليه مساءل لأن فيه توزيع حصص (قد ما بتلم أكثر قدما بطلع حصص وبتوزعها).

* الحساب الختامي :- الحساب الفعلي على أرض الواقع من إيرادات ونفقات (actual) وهو أرقام وبيانات لعام سابق ويُرفع للمجلس التشريعي كي يقرّ بمراقبة على تنفيذ الموازنة، ويختلف عن الموازنة في أنها تقرّ لبداية السنة الجديدة وهي عنصر توقع أما الحساب هو حساب فعلي وليس توقع.

* ملحوظة :- [يتفق الحساب الختامي مع الموازنة بالإقرار ويختلف معها بالعنصر المتوقع]

⇐ الموازنة العامة والموازنة الخاصة :-

موازنة الدولة بقطاعها العام ← موازنة شخص / شركة / ..

* يتوافقان بالنظرة التوقعية (يتم التحضير قبل أن تبدأ السنة) ويختلفان في الإقرار فلا تقرّ الموازنة الخاصة من قبل المجلس التشريعي .

⇐ الموازنة التوقعية :-

موازنة الدولة ككل من قطاع أهلي، خاص، حكومي.
لا تقرّ من قبل السلطة التشريعية، وتعتبر الموازنة العامة جزءاً منها، تحضّر إختيارياً، فيها عنصر توقع ويقاس بالناتج التوقعي الإجمالي والناتج المحلي ..

* مبادئ الموازنة العامة :-

① - مبدأ سنوية الموازنة :- يتم توقع وتقدير الموازنة لسنة مالية واحدة والإقرار من السلطة التشريعية لمدة ١٢ شهر فقط ، لا يجوز إقرار موازنة أكثر من سنة . وهذا يحقق إعتبارين مهمين :-

① - أهمية مالية

فترة السنة تقصر أكثر فترة معقولة، أقل من سنة يعتبر قليل وأكثر من سنة تعتبر فترة كبيرة، إضافة إلى أن السنة تشمل كافة الفصول (تتنوع في كافة المجالات والقطاعات حسب كل فصل)، كذلك المدة الزمنية أكثر قدرة على التوقع والتنبؤ فأقل من سنة إرهاق وتكلفة كبيرة وأكثر من سنة صعوبة تنبؤ وتقدير.

② - مبدأ وحدة الموازنة :- يتم عرض وتقدير الموازنة في وثيقة واحدة، المسؤول عن إعداد الموازنة وتجميع كل نفقات وإيرادات الوزارات وإدراجها في وثيقة واحدة هي وزارة المالية، وفي ذلك أهمية :-

① - أهمية مالية

تعطي تصور مالي صحيح بحيث لو كانت أجزاء لا تعطي صورة واضحة فلا توضح الوضع العام للدولة ويؤكد على أهمية التكامل في قطاعات الأجهزة المختلفة.

② - أهمية سياسية

عندما تكون متكاملة فإنه يسهل عملية الرقابة والمتابعة، وعندما تتشتت كل القطاعات يكون في مجال للمقارنة. والأهم من ذلك في ناحية ضابط الصعوبة لمعرفة الأولويات والمركز العالي للسلطة ككل وإذا اجتمعنا قروض في حال العجز

② - أهمية سياسية

رقابة مستمرة من قبل المجلس التشريعي على التنفيذية من خلال الموازنة في الأعمال والتنفيذ، وهذا يسهل عليه الرقابة وتكون أكثر فعالية وهنا يوجد مجال للتعديل والتصحيح.

③ - مبدأ السنوية : بداية السنة ونهايتها السنة المالية ولين الميلادية.

* إستثناءات على مبدأ الوحدة: [لا يُخضع في الموازنة العامة،
أولًا :- موازنة الحسابات الخاصة: وتعرض على المجلس التشريعي لوحدها]
- أموال تكون الدولة مُؤتمنة عليها وتُرجعها بعد انتهاء السبب
مثل: أموال التقاعد، نهاية الخدمة، ضمانات المقاولين،..
تُوضع في موازنة لِوحدها، وتعرض على المجلس التشريعي وتقرّ
من قِبَله ولكن في حساب خاص لأنها ليست مِلك للدولة.

ثانيًا :- الغير عاديّة: تعرض في ظروف إستثنائية، الوضع
الطبيعي أن يتم مقارنة الظروف العادية بالظروف العادية
والإستثنائية بالإستثنائية، لذلك لا تكون مع الموازنة
العامة، لأنها عبارة عن إيرادات ونفقات غير عادية، وهنا تعرض
على المجلس التشريعي وتُقرّ من قِبَله بحساب خاص، وهذا لا
يخلّ ببند أو وحدة الموازنة، مثل: الإصدار النقدي.

ثالثًا :- الملحقة: موازنة الدوسيات (وزاعي أو تجاري
بعرض تحقيق أهداف)، لا يجوز أن تخلط موازنته مع الموازنة
العامة، لأنّ هذا القطاع فيه مجال للخصخصة، لذلك وضعه
المالي لا يجب أن يكون مُدرجًا بموازنة عامة، ويعرض على
المجلس التشريعي ويقرّ منه، مثل: شركات الكهربا والمي.

رابعًا :- المستقلّة: الهيئات العامة مثل هيئة مكافحة الفساد
وكل الشخصيات التي تتمتع بإستقلال مالي وإداري، الموازنة
الوحيدة التي فقط تعرض على المجلس التشريعي ولا تقرّ إلا من
مجلس إدارتها وتخصص من قبل الرئيس مباشرةً.
موازنتها

⑤- مبدأ عمومية أو شمولية الموازنة: يجب أن يتم عرض إيرادات ونفقات الدولة بدون تقاص أو تخصيص [إجمالي وليس صافي]، مثال: إيرادات (٣) مليون، ونفقات (٤) مليون، بطرح فائض (١) مليون، هنا لا نقول فائض بـ (١) مليون إنما نعرض ٣ مليون إيرادات بكافة تفاصيله و ٤ مليون نفقات بكل تفاصيله (بشكل إجمالي)، العرف على المركز المالي للدولة لحساب الإجمالي وليس العرف على مركزها المالي مع تقاص لحساب الصافي، وهذا يتطلب توفر قاعدتين لتحقيق المبدأ:

① - قاعدة متعلقة بالنفقات أو (الاعتمادات): [قاعدة تخصيص النفقات] مثلاً، لا يجوز أن نقول موازنة التعليم فقط ٣ مليون! بل شرح وتفرق بنداً بنداً فلا يجوز إقرار نفقات بشكل إجمالي إنما بشكل تفصيلي وتكون التفاصيل بيد السلطة التنفيذية ولكل بند سقف يجوز الصرف عليه، ولا يجوز نقل من بند إلى بند آخر أعمال إلا بموافقة من المجلس التشريعي.

② - قاعدة متعلقة بالإيرادات [قاعدة عدم تخصيص الإيرادات] لا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة (كل إيراد يدخل للدولة بدون توزيع على نفقات) مثلاً: لا يجوز تخصيص الإيرادات المتحصلة من ضريبة الدخل للتعليم، فيتم تحصيل الإيرادات بشكل كامل وتوزع على النفقات بشكل إجمالي، لأنه قد يسبب التبذير والإسراف في مجال على حساب القطاع الآخر. - ممكن أن يتسبب في ظهور عجز أو فائض بسبب مشاكل في الإنفاق على القطاع.

⑤- مبدأ التوازن: يتمثل في:

① - مفهوم تقليدي: يركز على التوازن المالي: والمالي، مبدأ التوازن في الإيرادات والنفقات مقدس (إيراد = نفقات) ولا يجوز إقرار موازنة فيها عجز أو فائض.

② - مفهوم حديث: بعد تطور دور الدولة فتدخلت وتم متحبة أصبح التركيز على التوازن الإقتصادي ومن ثم الإجتماعي (طبقات المجتمع متقاربة وتقليل الفوة)، لم يعد مبدأ التوازن مقدسًا ولكن مع الحذر من العجز الدائم إلا إذا كان عجز مؤقت سيؤدي إلى فائض دائم.

* دورة حياة الموازنة العامة: هي "عن الحاجة تقريبًا إسنة وذهبنا".

① - مرحلة الإعداد والتحضير: تبدأ بشكل عام تقريبًا من شهر 7، كل ما يتعلق بهذه المرحلة تختص به السلطة التنفيذية، لأنها الأقدر على توقع الإيرادات والنفقات وهي التي تعبّر عن برنامج الحكومة (ترجمة السياسات والبرنامج لخطة مالية)" والذي يضع البرنامج يكون الأقدر على تحديد تكاليفه أيضًا السلطة المسؤولة عن التنفيذ السلطة التنفيذية فمن حقها المشاركة في مرحلة تقدير التكاليف والإيرادات والحاجات، وهي أكثر سلطة تحتك بالمواطن فتعرف الحاجات النوعية (أين حاجة الفرد من خدمة معينة)

[حتى كل شيء بتوقعه السلطة التنفيذية ممكن إنه يتوافق عليه لكن من الضروري هي من تخمّن وتتوقع].

* الإجراءات: تبدأ من نهاية شهر ٦ تقريبًا، تقوم وزارة المالية بتوزيع تعميم للمؤسسات العامة كافة بأن الهلة ستكون بالشكل مثلًا وكل التفاصيل الأخرى ويجب أن تكون التفاصيل مبرّرة، الوزير يقوم بإعطاء هذا التعميم لدائرة الموازنة العامة وبالتالي هي المسؤولة عن توزيعه ~~لجميع~~ لرؤساء الوزارات ومدراء الوزارات الأخرى حتى يقوموا بعملية التقدير، بعد ذلك ترفع للوزير المختص ويعطي رأيه ويناقش المدراء، ثم يقومون بتعويدها على وزارة المالية، تستلم وزارة المالية المقترحات من الوزارات المختلفة ويتم التصحيح بينها على أساس مبدأ وحدة الموازنة، ثم ترفع لرئيس الوزراء (مقترح مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ مثلًا)، يتم مناقشة الموازنة بما يدخل في المصلحة العامة، يقوم رئيس مجلس الوزراء بعرض المقترح على مجلس الوزراء حتى تتم النظرة الكلية ويتم التوافق (إذا حصل خلافات رئيس المجلس يقوم بحلها) ثم تصبح جاهزة كمقترح من رئيس مجلس الوزراء لرئيس المجلس التشريعي في ١/١١ وهو آخر تاريخ يسمح للسلطة التنفيذية فيه تسليم المقترح.

⇐ التحضير للموازنة يتم بناءً على نوعها، هناك ٤ أنواع للموازنات:-

١- موازنة الأداء.
٢- موازنة البرامج
٣- موازنة البنود.
٤- الموازنة الصفرية.

① موازنة الأداء:
تعتمد على أساس متوسطات
(لعمل استبان أو مين هيك
محتاج هيك)، تحسب كل أداء
قبل توصله وبتوسط قيمته
نعمان وقديش بدل إيرادات ونشاطات، بالآخر
- أنسب نوع موازنة، لأن
منيه بيتم دراسة الحاجة
لذلك يكون أكثر كفاءة
وفعالية.

② موازنة البرامج
- يكون مبني برنامج
وما يكون تمويل الأجل المدخلات
ومن ثم توصله وبتوسط قيمته
- بيتم بالتكاليف
- أنسب نوع موازنة لأن
منيه بيتم دراسة الحاجة
لذلك يكون أكثر كفاءة
وفعالية.

③ البنود
- تعتمد على أساس
تحسب للحسابات
وكأن لم يكن قبلها
(كأنها تبدأ
من البداية)
- تُعاب بأنها مكلفة
جداً
- هان بعض الأمور
تحتاج لأن تبني
عليها، لا يجب
أن تعمل عليها
تمويل.

④ الصفرية:
- يتم على تمويل و
تشجير
منيه بدك تبدأ
من البداية
- المازنة
- تُعاب بأنها مكلفة
جداً
- هان بعض الأمور
تحتاج لأن تبني
عليها، لا يجب
أن تعمل عليها
تمويل.

(5% مثلاً)
- تدريب، توعية
إرشاد، إنها تعمل
على عادات وحالات
عشان تعمل للنتيجة
- تأخذ مدة طويلة
خاصة فيما يتعلق بالسلوك
والثقافة لأنه بحتاج تغيير
على مدة قصيرة

* تعدّ موازنة برنامج كامل
على مدى السنة وتحسب
حصة كل سنة لتنفيذ
هذا البرنامج، يعتبر أكثر
تطور من موازنة الأداء
لكن يحتاج تكاليف وجهد
أكبر.

* الأساليب المستخدمة في تقدير الإيرادات والنفقات :-

⇐ الإيرادات :-

① - الآلي : وهو الإعتماد على السنوات السابقة في تقدير الإيرادات، ويكون بتحديد أقاليم آخر ٣ سنوات مثلاً أو آخر (٥) سنوات بزيادة نسبة (١٠٪) .

∴ إعتماد السنوات السابقة في تحديد أو تقدير الإيرادات بالدرجة الأولى، تعتبر هذه الطريقة أقل كلفة ووقتاً وجهد ويكن أن تكون على حساب الدقة خاصة في الدول غير المستقرة .

② - المباشر : كأن شيئاً لم يكن وفيه يحسب كل نوع لوحده، مثال :- (ضريبة الأطلال يروح على دائرة الأطلال وتروح قدرتي متوقع يجيبي مصاري حلوان هالسنة مع مين وماذا معها من وين الحصل وحط في ميزانيته).

- أكثر تكلفة، وقت، جهد، موظفين
- أكثر دقة، نتائج، احصائيات
- لا يجوز أن نعتمد عليها لوحدها لأنها لا تقوم لوحدها فإنها النفقة والنفقات .

* يجب الدمج بينهما في الواقع العملي .

⇐ النفقات :- (٣) إعتمادات

① - البرامج : يتم إعداد برنامج كامل متكامل بكاليفه ويتم تقييم كل سنة كم تحتاج تكاليف وتقدّر على شكل برنامج وليس على شكل أجزاء وتخصص الأموال على كل سنة .

② - التحديدية : يتم تحديد سقف لكل بند من البنود وهذا البند يشكل حد أقصى لا يجوز الإقدام أقل منه إلى بالرجوع للسلطة التشريعية وتوافق على تعديله لإتباع الحاجات .

③ - التقديرية : يتم تقدير رقم مع زيادة أو نقصان بمبلغ معين مثلاً :- (5000) ← تقول بزيادة (2000) أو أقل بـ (2000) =< [5000 + أو - 2000] يعني يحدد 7000 بالزيادة و3000 بالنقصان وتخدم في النفقات الجديدة (يكون شيء غاوي بالربط قديمة بدي) ، العيب فيها إنه جميع المؤسسات مستغلة الزيادة باعتباره النفقات يعني الـ 7000 .

* التحديدية موافقة المجلس التشريعي فيها أم جزء من التقديرية لأنها أقل مرونة تكون الإتي الجديد إلي وجب تقديره يكون موافقة المجلس عليه أكثر

* التحديدية مستخدمة في فلسطين .

* ملاحظة: بعض الإيرادات ثابتة يكون فيها زيادة قليلة أو تقهقر فتحدد الآلي، أما الإيرادات غير الثابتة (القيمة المضافة مثلاً) مربوطة بالإجتهاد مثل ضرائب فيها يروح على الباشي، ضريبة الأملاك مثلاً تتمتع بنسبة ثبات في وقتها مثلاً كل سنة تزيد عن السنة التي سبقتها بنسبة 5٪ مباشرة ها نستخدم الآلي بدلاً من الرجوع إلى الوراء.

⇐ المخرج النهائي لهذه المرحلة هو مقترح أو مشروع الموازنة كامل متكامل، ومن هنا تنتهي هذه المرحلة في 1/11.

② - مرحلة الإعتماد: ← [تسمى أيضاً إقرار، إجازة، مصادقة]

من بداية هذه المرحلة وحتى آخرها من إختصاص التشريعية، مدتها شهرين (11/1 إلى 12/31) قبل السنة التي سُعِدّ لها الموازنة، وتعتبر السلطة التشريعية مختصة لعدة أسباب:- ① - نوع من أنواع المتابعة والرقابة على التنفيذية لأنها التي تقر البرامج والسياسات لكن هذه البرامج والسياسات تحول لموازنة إضافة إلى أن عمل الإيرادات بشكل عام (قروض، إصدار نقدي، رسوم، ...) تكون بقانون غير قوانين على الناس هذه الإيرادات فهي الأدرى بكيفية إشباع الحاجات وتقديم الخدمات وهو الأدرى على تقرير كيف ستصرف هذه الإيرادات. ② - تعتبر الموازنة حلقة وصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لكل الأمور المتعلقة بالشأن العام.

تتم هذه المرحلة بـ ٣ خطوات :-

④- يستلم رئيس مجلس التشريعي المشروع ويقوم بعرضه على المجلس التشريعي، ويتم مناقشة الإيرادات المتوقعة والضرائب والنفقات بالإجمالي [جتاعلي أكثر وعرض عام للموازنة بكوناتها العامة].

⑤- أعضاء المجلس التشريعي من خلفيات مختلفة منهم من لا يعرف كافة الأمور عن الموازنة لذلك لا يكون النقاش تفصيليًا، وتعرض على مختصين يدرسون التفاصيل ويقدمون ملخصًا عن أهم الانتقادات بشكل عام، يتم عرضه على أعضاء المجلس ويناقشوا مرة أخرى موضوع الانتقادات بشكل تفصيلي "بندًا بندًا" إذا كان هناك تعارض متلاقين سياسات الحكومة وبنود الموازنة وغيرها من الأمور، يتم إقرار عام

⑥- مرحلة المناقشة النهائية وفيها يتم التصويت عليها بندًا بندًا وليس بشكل إجمالي، يتم المناقشة وإقرار تفصيلي أي الموافقة على كل بند من هذه البنود.

⇐ عندما يقرّوها ويوافقوا عليها (هدا في أنهم سمحوا بالإنفاق على هذه البنود بوضع سقف لكل بند فلا يكون تجاوزه أو تغييره أو النقل من بند لآخر دون الرجوع للتشريعية أما إقرار الإيرادات فهو إقرار شكلي وتقديري فيمكن أن تكون أكثر أو أقل أو مساوية إذا كان هناك تقدير فيمكن أن تحاسب (لأنه يكون في دقة لأنه بناء عليها تم تقدير النفقات).

- إذا كان سوء تقدير طارئ أو غير متوقع تكون تغطيته "وفق آلية إقرار الإيرادات وهي إقرار إفتتاحي".
- بعد إنتهاء المرحلة الأخيرة يتحول المشروع إلى ما يسمى بقانون الموازنة "قانون موازنة عام 2020 فقط".
- قانون الموازنة ليس كغيره من القوانين لأن هذا القانون صدر فقط سنة واحدة ولكنه معمول بالمفهوم لأنه خرج من السلطة التشريعية إضافة إلى أنه بمثابة قانون ملزم يجب أن تتقيد به السلطة التنفيذية.
- في القانون الفلسطيني هل يحق للسلطة التشريعية إجراء تعديلات على هذا المشروع؟ يحق للمجلس التشريعي التعديل على أي بند لكن يتم بالتفاهم مع سلطة تنفيذية (مجلس الوزراء).

④- مرحلة التنفيذ:-

وتتم من (1/1 إلى 31/12) من عام الموازنة وهي أطول مرحلة من مراحل الموازنة، حيث تتحول الموازنة فيها من توقع إلى تنفيذ، وكافة المرحلة من إختصاص السلطة التنفيذية (كل شي إنسمح عليه بتصرف عليه والسقف ما بتجاوزيه)، ثم دفع تقارير دورية للمجلس التشريعي ووزارة المالية (في فلسطين التقارير ربعية) ويبدأ صرف النفقات وتحصيل الإيرادات.

⇐ تجهيز المبالغ والصرف يتم فقط من وزارة المالية (يعني بتصرف وبتبعت مواتير لوزارة المالية وهي اللي بتصرف وتحاسب).

بمر بـ :-

الإرتباط ، تحديد ، أمر الدفع ، الصرف

"خطوات إدارية من الجهات "خطوة الإدارية المختلفة". مالية"

م- مبدأ الإرتباط بالنفقات: وهي سبب حاجتنا للصرف أو الإنفاق، مثلاً: (قمنا بتوظيف معلمين جدد وهذا هيبقى المسبب للإنفاق أو الداعي) ⇐ إرتباط بنفقة.

ب- تحديد النفقة: وفيها نحدد حجم النفقة أي: تكلفة الشيء الذي ستنفق عليه، مثلاً: (توظيف المعلمين ومخصصاتهم المالية .... ويكون ضمن ضوابط "ضابط النفقة".

ج- أمر بالدفع: ويتم من السلطة التنفيذية بكل بأجهزتها المختلفة (هي من تقوم بتسديد الفواتير

د- الصرف: الأمر بالصرف يكون مدققاً يعني عندما تستلمه وزارة المالية يكون مدققاً وجاهزاً، إذا كان فيها خرد يتم إرجادها وإذا سليمة يتم صرفها.

⇐ عملية تحصيل الإيرادات من إختصاص السلطة التنفيذية" ويتم تحصيلها من الغرامات والرسوم و... وتُجنح لحساب الخزينة العامة وتتصل لعلمها تعرف عليها.

⇐ دائماً ما تكون عملية التحصيل أو الجمع منفصلة عن الصرف [الأشخاص الذين يجمعون الأموال يختلفون عن من يصرفها] ؛
حتى لا يحدث فساد" وحتى تكون الرقابة فعّالة فلا يجوز أن يراقب على نفس الشخص (واسطات).

* في هذه المرحلة يتم تسجيل على أرض الواقع يعني آخر السنة أقارن ماهو متوقع مع ماهو فعلي ، المفروض أن يكون تطابق كبير إذا كانت الموازنة مُعدّة بشكل دقيق.

⇐ الخطوة الأخيرة في دورة الموازنة :-
الرقابة :- لا تنتهي الموازنة بتنفيذها بل بالرقابة عليها وتهدف لدراسة ما سبق والتعلم للمراحل القادمة، مرحلة الرقابة من إختصاص سلطة تنفيذية، تشريعية قضائية وجهات مستقلة بعكس المراحل السابقة. أنواع أو أشكال الرقابة :-

١) إدارية [إختصاص السلطة التنفيذية] ٢) سياسية تشريعية [إختصاص السلطة التشريعية] ٣) مستقلة [جهات مستقلة]

- رقابة سلطة تنفيذية - رقابة مجلس تشريعي - فيها رقابة قبل رقابة وزارة المالية على السلطة التنفيذية من مؤسسات على باقي الوزارات. بأحدها لأنها من تقرّ عامة، أهلية

② - مراقب مالي في كل وتعد فيجب أن تراقب غير تابعة وزارة على الصرف المالي متابع، بحيث يتم للسلطة أو والأحكام ورقابة قبلية مراقبة إذا ما التزمت الدولة مثل: أو مالية أو سندات. بالبنود مثلاً أم لا. - ديوان الرقابة

③ - مراقبة ديوان - هي مرحلة تشريعية المالية والإدارية الوطنية على باقي نفسها يتم رفع تقارير - مكافحة لفساد الوزارات تبعية للمجلس تشريعي - الإعلام

④ - رقابة الإدارة على وهي رقابة معاصرة - مؤسسة نفسها كرقابة دائرة للتنفيذ. أقام الرقابة الداخلية على الوزارة قبلاً.

⇐ تابع لنفس الموضوع ...

١١ أضعف أنواع الرقابة لأنها من جهة تنفيذية على شيء تنفيذي!.

رقابة سابقة

- رقابة قبل الصرف
- رقابة ما بعد تنفيذ الصرف مثل الرقابة على العطاء قبل وبعد

رقابة لاحقة

- إقرار الحساب الختامي بين مقبولًا ماتم صرفه وماتم تحصيله.
- بعد أن يرفع المجلس التشريعي وأن تهادم عليه ويجب أن يُقدّم خلال سنة وذلك بعد إنتهاء الموازنة
- أكثر فعالية، حيادية موضوعية، متابعة وحلقة وصل بين السنة التنفيذية والتشريعية.

المستقلة

- سُمّيت بالرقابة المستقلة لأنها لامحيدة لها لا بإقرار ولا بتنفيذ.
- منها حيادية موضوعية، فعالية وأكثر تقييم للحاجات.

(أشكال الرقابة في فلسطين)

① - مالية ومحاسبية.
مالية قبل سندات الصرف والقروض.. ومحاسبية قبل تسجيل وترحيل..

② - فنية.
كالإجراءات وأعمال الإدارة.

⇐ هدف الرقابة :-

* التأكد من تطبيق ضوابط الإنضمام العام هل الجهات المتهمة بالتأكد من أنها حققوا ذلك بأكبر قدر ممكن من المنفعة وأقل التكاليف.

⇐ مزايا وعيوب الرقابة السابقة واللاحقة :

* السابقة : تمنع وقوع المشاكل لكن إجراءاتها طويلة وتعرقل العمل.

* اللاحقة : حسابات لأشياء واقعية أو فعلية لكن إذا وقع فيها الخطأ لا مجال للترجيح إلا إذا إستفاد من الخطأ المستقبل.

((للمعالجة نستخدم الطريقتين))

تم بحمد الله ♥